

عندما لا يكون الكبير جميلاً



ديرك فيليبسن
Dirk Philippen

الرقم الكبير صغير الشأن The Little Big Number

كيف أصبح إجمالي الناتج المحلي يتحكم
في العالم وما الذي يمكن أن نفعله

How GDP Came to Rule the World
and What to Do about It

Princeton University Press, Princeton, New Jersey,
2015, 416 pp., \$29.95 (cloth).

يكون إجمالي الناتج المحلي غير موات في بعض الفصول. وينزعج بعض المناصرين لحماية البيئة من مجرد فكرة إيلاء الأولوية للنمو الاقتصادي، مقيساً بإجمالي الناتج المحلي. ويدعي آخرون أن هناك حاجة ملحة إلى منظور أوسع نطاقاً بشأن التقدم. فقد أتت الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ والتركيز على عدم المساواة إلى إعادة الاهتمام بأساليب بديلة لقياس أداء الاقتصاد.

وبالتالي، سيحب كثير من الناس النعمة الجدلية لكتاب «الرقم الكبير صغير الشأن». فهو ينظر إلى تاريخ إجمالي الناتج المحلي وأوجه القصور فيه كمقياس للرفاهية الاجتماعية وانعكاسات السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر على البيئة. ويغطي الكتاب عدداً من نفس الموضوعات التي تتناولها كتب أخرى بما في ذلك من نفس المنظور الناقد كتاب لورينزو فيورامونتي بعنوان مشكلة الناتج المحلي ومن منظور يختلف قليلاً في كتابي أنا بعنوان إجمالي الناتج المحلي: تاريخ موجز ولكنه مؤثر وكتاب زاكاري كارابل بعنوان المؤشرات الرائدة. ويتضمن كتاب ديرك فيليبسن بعض التفاصيل التاريخية الإضافية ولكنه كتاب عاطفي في المقام الأول. فيشمل على سبيل المثال تأكيدات من قبيل: «يمكن أن نقول

بسلامة إن أسلافنا مارسوا أعمالاً لمدة ٢٠٠ ألف سنة تقريباً قبل الثروة الزراعية بالقدر الذي يساعدهم على البقاء أحياء فقط». فهل هذا حقيقي؟ ألم تكن هناك رسومات في الكهوف أو مجوهرات قديمة أو دين؟ وأنه بسبب «تمسكنا بتراكم الأشياء»، ستكون محاولة فهم حقيقة الحياة في أواخر القرن الثامن عشر، بالقول إن الناس كانوا فقراء سيمثل خطأ كبيراً في قراءة الأحداث. ألم تكن تغذيتهم أقل منا وأمراضهم أكثر وعمرهم أقصر وكان العديد من الأطفال يموتون وهم رضع؟ وألم تكن النساء (وحتى الرجال) تقضي ساعات في العمل المنزلي الشاق؟ وأنا لا أتدرب في أن أطلق على الناس الذين عاشوا في القرن الثامن عشر فقراء على هذا الأساس؛ فالأمر لا يتعلق مطلقاً بالرغبة في تراكم السيارات أو حقائب اليد. فأنا لا أريد أكثر من مغسلة واحدة ولكن لا أريد أن أكون بدون هذه المغسلة الواحدة.

ويحدد كتاب «الرقم الكبير صغير الشأن» التحول إلى النمو بدلاً من مستويات الدخل القومي كهدف للسياسات في الخمسينات. ويعزي فيليبسن هذا التحول إلى التفاؤل الأمريكي بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وثمة احتمال آخر وهو أن هذا التحول كان مدفوعاً ببداية الحرب الباردة والحاجة إلى إثبات مرارا وتكراراً أن النظام الأمريكي يتفوق على النظام السوفيتي. ويشير جيف تيلي إلى وثيقة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٦١ بوصفها أول مرجع رسمي لاستهداف النمو، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية ببعض الوقت.

ويتناول الجزء الثاني من الكتاب حواراً بشأن «ما بعد إجمالي الناتج المحلي»، مؤكداً بما يثير الاستغراب أنه لا يوجد أي شخص اهتم كثيراً بحدود قياساتنا التقليدية للاقتصاد بين فترة اغتيال روبرت كينيدي وجلسات الاستماع في الكونغرس في عام ٢٠٠١. وهذا تفكير محوره الولايات المتحدة؛ فقد استمرت الحركة البيئية العالمية في البحث عن بدائل طوال هذه الفترة.

ويحب فيليبسن مؤشرات مثل مؤشر التقدم العالمي. وتبين هذه المؤشرات توقف التقدم تماماً في السبعينات. ودائماً ما يبدو ذلك غريباً بالنسبة لي. وحتى لو كانت السبعينات نقطة تحول حقيقية من حيث التكاليف على البيئة التي تحظى بوزن كبير في هذه المؤشرات البديلة، فقد كانت هناك العديد من الابتكارات التي تبرز الرفاهية والنمو المباشر منذ السبعينات. والابتكارات ليست مجرد اكتشاف عقاقير مثل تاموكسيفين

المقاوم للسرطان أو الإنترنت، ولكن في الواقع أن عدداً أكبر من الغربيين يعيشون في منازل مزودة بهواتف، ومراحيض داخلية، وأجهزة تدفئة مركزية. وبالطبع هناك مفاضلة مع البيئة ولكن هل هذا عدم تقدم بحق؟ كما أن فيليبسن لا يهتم بالقضايا المتعلقة بتعريف ناتج السوق أو الرفاهية الاجتماعية للمجموعة المتزايدة من السلع الرقمية التي تكون مجانية في كثير من الأحيان وتتسم بخصائص قوية للسلع العامة.

ويدعو الكتاب إلى التخلي عن إجمالي الناتج المحلي تماماً وإجراء حوار وطني حول الأهداف الاقتصادية استناداً إلى مبادئ الاستمرارية والإنصاف والمساءلة الديمقراطية والجدوى الاقتصادية. وليس من الواضح كيف تتناسب هذه الوصفة مع العديد من المبادرات القائمة على «اللوحات» والجارية الآن، والتي يرد وصفها هنا. وتسمى هذه المؤشرات وفقاً لنوع لوحات المؤشرات التي تستخدمها شركات عديدة، وتتضمن عدداً من المؤشرات التي تهدف إلى التعبير بشكل أوسع نطاقاً عن الرفاه الاجتماعي مثل التوازن بين العمل والحياة وجودة البيئة والعمل المدني. وقد أوصت بها لجنة ستيفليتز-سن-فيتوسي المؤثرة في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٩.

ومنهج اللوحات جذاب، شأنه شأن المشاورات العامة. غير أنه من غير الواضح حتى الآن أي لوحة هي الأفضل أو ما الذي ينبغي إدراجه فيها.

وبالتالي فالحاجة الحقيقية الآن اللازمة لوضع مجموعة من الحسابات الاجتماعية التي تمثل «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» هي العمل الشاق من النوع الذي قام به الرواد الذين وضعوا الحسابات القومية المعاصرة وهم سيمون كوزنتيس وريتشارد ستون وجيمس ميد والعديد من زملائهم طوال الثلاثينات والأربعينات من أجل إعداد إجمالي الناتج المحلي في المقام الأول.

ومن الضروري وجود بعض المقاييس الإجمالية الاسمية للأنشطة بشأن سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. كما أن إحصاءات الحسابات القومية ككل تحتوي على كثير من المواد التي يمكن أن تعد بها لوحات مفيدة، وبالتالي سيكون التخلي عن كل ذلك إهداراً للأصول الفكرية. ولكن الإجابة على السؤال الأساسي وهو هل سنتحرر إلى «ما بعد إجمالي الناتج المحلي» هي «نعم» المدوية.

دايان كويل

أستاذة الاقتصاد بجامعة ماننستر ومؤلفة كتاب إجمالي الناتج المحلي: تاريخ قصير ولكنه مؤثر

أن تكون إنسانا



ريتشارد ثيلر
Richard Thaler

سوء التصرف
Misbehavior

صنع الاقتصاد السلوكي

The Making of Behavioural Economics

W.W. Norton & Company Inc, New York, 2014,
432 pp., \$27.95.

يرى
بالبشر وليس «بأشخاص عقلانيين»

بلغت ريتشارد ثيلر وكاس سانستين الشهيرة في كتابهما البارز بعنوان «لفت الانتباه» (Nudge). وأصدر ثيلر الآن كتابا جديدا بشأن هذا الموضوع، ولكنه يصف هذه المرة صراعا لكي تقبل مهنة الاقتصاد المناهج السلوكية. والنتيجة هي كتاب إنساني للغاية يبدأ بإشادة مؤثرة بأموس فيرسكي الذي كان يمكن أن يؤدي عمله مع دانييل كانيمان إلى حصوله على جائزة نوبل لو لم تتوفاه المنية فجأة عن عمر يناهز ٥٩ عاما.

وفي روح من الإفصاح الكامل، فقد عملت مع ثيلر عندما كانت حكومة المملكة المتحدة تنشئ أول «وحدة لفت انتباه» رئيسية لاختبار المفاهيم السلوكية. وأنا استمتع بصحبته وأفكاره، وعندما اصطحبته إلى الحانة في لندن، ناقشنا ما إذا كانت العادة البريطانية المتمثلة في شراء المشروبات في «جولات» وتناوب الدفع للجميع تؤدي إلى الإفراط في الشرب. والكتاب ممتع في القراءة ولكنه أيضا دراسة جادة للاقتصاد السلوكي كمثال للتحويل في النماذج على النحو الذي اقترحه توماس كون في كتابه بعنوان هيكل الثورات العلمية. وقد كان الحوار داخل جامعة شيكاغو وخارجها شديدا وفي

بعض الأحيان شخصيا. ويصف ثيلر مساره الوظيفي كصراع ضد النموذج التقليدي، أي نموذج «الاختيار العقلاني». ويعرض الكتاب «حالات شاذة»، أي نتائج يبدو أنها تتعارض مع النموذج العقلاني، من مجالات شديدة التباعد مثل عروض الألعاب والادخار للمعاشات التقاعدية. ومن الواضح أن هذه النتائج لم تحظ باستقبال حار من جانب العديد من الاقتصاديين. ويتكلم ثيلر عن «جري الطريق الصعب» في حلقات النقاش، حيث يقول المعارضون إن الأدلة غير مهمة لأنه لا يزال من الممكن افتراض أن الناس سيتصرفون «كما لو» كانوا يتبعون نموذج الاختيار العقلاني. وتشير قصصه إلى أن العديد من الأشخاص العقلانيين يظهرون نفس السمة الإنسانية جدا من تحيز التأكيد، وهو ما لا يثير الاستغراب نظرا للطريقة الجذرية التي تتحدى بها الأفكار السلوكية النظريات التقليدية.

وتهدم الحالات الشاذة التي يعرضها ثيلر بطريقة مثيرة المناهج القديمة، ولكن ما هي المناهج التي ستحل محلها؟ فمن المفترض أننا نريد أن نبني نماذجنا على أساس افتراضات تتسق مع الطريقة التي يتصرف بها البشر فعلا. والنجاح الحقيقي للاقتصاد السلوكي هو أنه دفع الحكومات إلى تغيير السياسات وطريقة تنفيذها. وبفضل الأفكار السلوكية، هناك عدد أكبر من الأشخاص الآن يتبرعون بالأعضاء في البرازيل، ويدفعون الضرائب في غواتيمالا، ويترددون في إلقاء القمامة في الدانمرك، ويستخدمون الواقي الذكري في كينيا، ويدخرون للتقاعد في الهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. والقائمة طويلة ومثيرة ومتنامية. وبالطبع فإن الكتاب لا يتسم بالكمال لأن ثيلر من البشر. ولا يحظى من هم في جامعات خارج الولايات المتحدة بالاهتمام. وثيلر اقتصادي تقليدي من جوانب شتى، وهذا شيء ليس بغريب على شخص قضى وقتا كبيرا في إدارات الاقتصاد الأمريكية. وبالفعل عندما كنت مديرا تنفيذيا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كانت فكرتي عن الاقتصاديين هو أنه مهما كان تنوعهم الظاهر فقد تدريبوا كلهم في جامعات أمريكية على التفكير بنفس الطريقة. وفي كتابه، لن تجد إشارات مرجعية إلى جامعة يونيفرستي أو مركز لندن للاقتصاد السلوكي أو مركز الاقتصاديات السلوكية في جامعة سنغافورة الوطنية. وكنت أتمنى أيضا أن أقرأ المزيد عن قضايا فلسفية مثل

التوازن بين الجوانب التحررية والأبوية في كتاب ثيلر الأول. وثيلر شخص عملي للغاية ولكنه يبتعد عن مقاييس الرفاه الشخصي. وقد عمل ثيلر عملا دؤوبا لكي لا يكون الكتاب طويلا، وهو ما يعني للأسف التغاضي عن بعض الجوانب المثيرة الأخرى، مثل تطبيقات السياسة الإنمائية في كتاب أبهيجيت بانرجي وإستر دوفلو بعنوان الاقتصاد الضعيف (Poor Economics) والتقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٥ الصادر عن البنك الدولي. كما أنه لا يخوض في التفاصيل الجوهرية لاختبار الأفكار السلوكية. فالنظريات ليست دقيقة بما فيه الكفاية لكي تقول لنا ما الذي يمكن أن يعمل في مختلف الظروف والسياقات، وبالتالي فإن الاختبار بالغ الأهمية. وقد أشار جوزيف هينريش وستيفن هين وأرا نورنزايمان إلى أن جميع الأبحاث تقريبا في مجال علم النفس تتم على مجموعة فرعية صغيرة من الأشخاص من ثقافات غربية ومتعلمة وصناعية وغنية وديمقراطية.

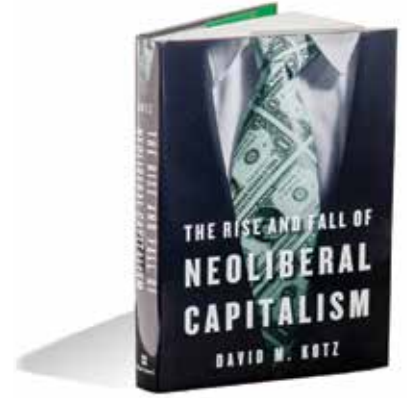
وبالتالي ينبغي أن تتوخى المؤسسات العالمية الحذر عند تطبيق هذه الاستنتاجات على ثقافات أخرى. وقد أجريت اختبارات بهذا الشأن أثناء محاضرة ألقيتها في أستراليا، حيث عرضت على الجمهور رسائل استخدمها فريق «لفت الانتباه» في المملكة المتحدة لإقناع الناس بالتبرع بأعضائهم. والرسائل التي رأى الأستراليون أنها أكثر إقناعا كانت مختلفة عن تلك التي تم الحصول عليها من تجارب عشوائية في المملكة المتحدة. فقد كان الجمهور الأسترالي مختلفا إلى حد ما ولكن كان الاختلاف واضحا.

ويوجه ثيلر رسالة إلى صندوق النقد الدولي تفيد بأن المناهج السلوكية بها إمكانات كبيرة يمكن الاستفادة منها في مجالات المالية العامة مثل تحسين تحصيل الضرائب ولكن ينبغي أن يبتعد الاقتصاديون السلوكيون عن عالم الاقتصاد الجزئي ويتجهون نحو الاقتصاد الكلي. وتمثل هذه القفزة فهما مفاده أن السياسيين والبيروقراطيين والمديرين والعمال وحتى الخبراء في المؤسسات الدولية بشر في نهاية المطاف. وصفات السياسات التي تفترض خلاف ذلك ستضل طريقها. ومن رأيي أن عدم قراءة هذا الكتاب يعتبر سوء تصرف.

غوس أودونيل

رئيس غير تنفيذي لمؤسسة فرونتير (أوروبا) وأمين مجلس الوزراء السابق بالمملكة المتحدة

الجنة المفقودة



ديفيد كوتز
David Kotz

صعود وسقوط الليبرالية الرأسمالية الجديدة

The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism

Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2015, 270 pp., \$39.95 (cloth).

أسوأ نوع من أنواع الحنين هو التلهف على وقت لم يكن موجوداً أبداً. وقد بدأ الكتاب المقدس ذلك بقصة عدن. وساعدت هوليوود باستمرار هذه القصة بأفلام عن الغرب الأمريكي. ويسهم الاقتصادي ديفيد كوتز في هذا المنهج بكتابه صعود وسقوط الليبرالية الرأسمالية الجديدة. والكتاب عبارة عن تاريخ الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الرأسمالية، وفقاً لكوتز، ألطف وأكثر إنسانية وأفضل تنظيماً بكثير. وشكل الرأسمالية الذي يعتقد كوتز أنه كان سائداً بين نهاية الحرب وأوائل الثمانينات مفعماً بالتناقضات. وهو يؤكد أنه على الرغم من أن الضرائب كانت أعلى في ذلك الوقت، فقد كان الناس أفضل حالاً ونما الاقتصاد بوتيرة أسرع. وعلى الرغم من أن التجارة كانت مقيدة بشكل أكبر فقد انتعشت الشركات. وعلى الرغم من عدم السماح لأسعار العديد من السلع بالتحرك بحرية (يمكن تحديدها بموجب قواعد «التجارة العادلة») فقد كان الناس يدخرون أكثر. ورغم أن عمولات وول ستريت كانت ثابتة وأعلى مما هي عليه الآن في المتوسط، فقد كان القطاع المالي يشكل جزءاً أصغر بكثير من إجمالي الناتج المحلي والأرباح عما يشكله الآن. ويقول كوتز إنه كان هناك انسجام بين الموظفين وأصحاب العمل وكانت النقابات

ممثلة في المجالس. (غير أن جيمي هوفما قائد نقابات العمال الذي اختفى يرقد في مكان ما في موقع لانتظار السيارات أو تحت ملعب للكرة، وهو يمكن أن يؤكد أو يدحض مدى الانسجام في التعامل بين العمال والأعمال). ويشير كوتز إلى أن عبقرية الاقتصاد والانسجام الاقتصادي في الخمسينات والستينات والسبعينات كانا من العلامات البارزة في رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ووفقاً للتاريخ الذي يراه كوتز، كانت كل مجموعة أفضل حالاً بالأمس عما هي عليه اليوم، ما عدا ١٪ من الناس. ولكن لا يشير كوتز إلى وضع البيئة أو سلامة العمال في مكان العمل قبل إنشاء وكالة إدارة السلامة والصحة وحماية البيئة في الولايات المتحدة. كما أنه لا يتكلم عن الرعاية الصحية أو التقدم الكبير في المجالات الطبية والصيدلانية والعلمية الموجودة الآن. كما يتجاهل كوتز الابتكار. فهذا الكتاب عن علم الاقتصاد وليس عن الأعمال التجارية.

كما أنه يمر سريعاً على موضوع التمويل. وعندما يتناول كوتز سريعاً فإنه يستخدم في معظم الأحيان مصطلحات سلبية، مثلاً في فحصه للرهون العقارية، وخاصة في المناطق الريفية، ولا سيما القصة الطويلة لوكالة كينتريويد التي كانت أكبر مقدم للرهون العقارية قبل أزمة الإسكان.

ومن مشاكل كتاب كوتز هو أنه لا أحد يعرف ما إذا كان رأيه الحديسي صحيحاً أو خاطئاً حيث إن رأيه هو أن الرأسمالية كانت أكثر حيوية عندما كانت أكثر تنظيماً. وهناك ضوضاء كثيرة في الأرقام التي يستخدمها كوتز لدعم رأيه. وعلى سبيل المثال، فهو يقول في كتابه إن إجمالي الناتج المحلي نما بنسبة ٤٪ في المتوسط بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣ وتباطأ إلى ٣٪ بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٨. ووفقاً لكوتز، يبين هذا الانخفاض في النمو أن أداء الرأسمالية كان أفضل عندما كانت مقيدة بقواعد ولوائح أشد. وبعيداً عن إبطاء النمو، كما يدعي العديد من الاقتصاديين، فقد أدى العهد الجديد والقواعد التنظيمية اللاحقة للحرب العالمية الثانية إلى تعجيله. والحجة هي أن أداء الرأسمالية أفضل عندما تكون مقيدة.

والنمو العالمي وفقاً لكوتز يتبع نفس المسار إلى حد كبير. فهو يدعي أن التباطؤ العالمي حدث نتيجة النظام الرأسمالي الأكثر تنافسية (والذي لا يرحم)، ومع الاستعاضة عن الأسعار المدارة بأسعار السوق، كانت هذه القوى التنافسية الأكثر شدة عائقاً أمام النمو. فهل هي صحيح؟

وأنا أرى حججا أخرى أكثر إقناعاً عن النمو في هذه الفترات. وعلى سبيل المثال كان الاقتصاد قويا خلال الخمسينات والستينات لأن العالم كان لا يزال في مرحلة إعادة بناء في أعقاب الحرب. وبالإضافة

السؤال المهم هو كيف تقارن رأسمالية اليوم بما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية.

إلى ذلك، ازدهر قطاع الإسكان مع محاولة البلد استيعاب جيل ما بعد الحرب العالمية. وتؤثر مبيعات المساكن، كما نعرف ذلك، تأثيراً قوياً على الاقتصاد نظراً لأن أصحاب المنازل يميلون إلى ملء منازلهم الجديد بكل شيء من الأثاث إلى المغاسل إلى البرادات. ويكون للاستثمارات في المشروعات الكبيرة والبنية التحتية والإسكان وما إلى ذلك أكبر وأطول تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد، وكانت هذه التأثيرات مفيدة للغاية للشباب من الذكور الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن الالتحاق بالجامعات بموجب قانون إعادة تأهيل الجنود أو اكتساب المهارات بأي طريقة أخرى. ولم تؤد مشروعات البنية التحتية الكبيرة مجتمعة إلى وظائف فحسب بل أيضاً إلى نقص في العمالة. ورفع هذا النقص الأجور والإدخارات.

والسؤال المهم الذي يطرحه هذا الكتاب هو كيف تقارن رأسمالية اليوم بما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وهو سؤال مثير ويمكن أن يؤدي إلى إجابات حدسية، ولكن ما عرضه كوتز لدعم رأيه ليس مقنعاً. فهو لا يقدم ما يدعم أن الاقتصادات عالية التنظيم أكثر صحة وتنمو بصورة أسرع وتلبي احتياجات الناس أفضل من أشكال الرأسمالية القائمة على ترك السوق يعمل بحرية.

وقد شعرت بخيبة أمل. فيبدو هذا الكتاب من نوع المشروعات التي تبدأ والعالم يسلك اتجاهها ما وينتهي والعالم في الاتجاه الآخر، وفشل كوتز في إدراج هذه التغييرات في كتابه. وبعبارة أخرى، فإن فترة التنظيم الشديد والنمو السريع والانسجام التي تكلم عنها كوتز (بقدر كبير من الحنين الذي يتسم به أي اقتصادي) لم تكن قائمة من الأصل.

جويل كورتزمان

زميل أول في معهد ميلكن ومركز SEI للدراسات المتقدمة في مجال الإدارة بمعهد وارتون